

محاضرة

طاهر المصري

بعنوان

" الأردن إلى أين "

المنتدى العربي

عمان في يوم الثلاثاء

2018/4/24

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أيها السيدات والسادة ، ،

أسعد الله أوقاتكم..

وأنا في هذا المقام الكريم ، وأمام هذه النخبة الأردنية الواعية ، لا

أظني سأضيف شيئاً الى ما تعرفونه وما تشعرون به وما تعيشونه ، فنحن

جميعاً على خط واحد من قراءة المقروء ، وبناء المجزوء ، وإعادة تفكيك

الأحداث ، وبناء ما يمكن بناءه منها.

خطبنا كثيراً وصبر الأردنيون كثيراً وقدموا أفكاراً وآراء كثيرة

وتراكت الدراسات عبر سنوات طويلة من البحث فيما يحقق مصالح

الناس . ووجد الفقر والخوف والإحباط فئات واسعة من المجتمع الأردني

في نظرتهم إلى وطنهم الواقع تحت هذه الدوامة المتواصلة ، وأصبحوا لا

يجدون ملجأً أو مرجعاً يعودون إليه إلا الكبت والسكوت . ومن لا يمارس ذلك ، أصبح يلجأ إلى الإنتحار أو الإنحراف أو الإعتداء والعنف . هذه ظواهر أصبحت شائعة في بلدنا وتزداد وضوحاً وعنفاً . والحكومات لم تعد تعبأ بالبحث في الأسباب التي أدت إلى هذا الحال .

إن أمامنا مشواراً يطول ولا يقصر لبث روح الإصلاح والحوكمة والعدالة والصدق في العقل الرسمي وبالتالي في الأداء العام . ولذلك تجدونا نخطب ونصرح ونعلن ونحاول ولكن – للأسف الشديد- ما زلنا ندور في حلقة – يا ليتها مفرغة – ولكنها ترجع بنا إلى الوراء . ونجد أن الإدارة الرسمية عجزت عن حل أي من القضايا والمشاكل التي نعاني منها بحيث أصبحت هذه الأمراض مزمنة .

ولست هنا لأقارن ما كنا فيه وما صرنا إليه ، واحتمالات وسيناريوهات المستقبل التي تبدو لنا هذا الأوان أخطر مما نلقاه الآن من

مآسي ومشكلات عصفت - للأسف - بالكثير من ثوابت وقيم مجتمعنا ، بعد أن أصبح الوضع السياسي المهيمن أكثر شططاً وفضاظاً ، وقد ملأ منطقتنا وإقليمنا بالبارود والحروب ، والقتل الرخيص ، والهيمنة الإقتصادية والسياسية ، حتى أستبيح مجتمعنا ، وصرنا نختلف على تفسير لون الهواء، والكل يعرف في قرارة نفسه أننا نختلف على ما لا يجوز الخلاف عليه..

أيها السيدات والسادة الكرام..

اليوم أنا هنا لتبادل الأفكار والرؤى ، ولنبنني سويا رؤية أقرب للعقل حتى نكون اكثر واقعية في قراءة مشهدنا اليوم ، وصورتنا غداً ، وهنا تكمن خطورة المهمة ومشقتها أمامنا جميعاً ، نختلف لنبنني ، ونفكر سوياً لنعيد تركيب الرواية الأردنية على أسسها التي قامت عليها ، ولنواجه معاً الملفات الساخنة التي لا أرى انها بردت يوماً أو ستبرد في قادمات الأيام

المنظورة . ولدنا وشخنا جميعاً ونحن نتقلب على صفيح ساخن جداً ، ونحيا في بؤرة ملتهبة وحارة ، ظلت عبر تاريخها الممتد لعشرات القرون في التاريخ جزءاً من اطماع الآخر ، وساحة يفرغ فيها قوته المدمرة ، وطموحاته الجامحة بالهيمنة والسطوة والتعدي علينا.

لقد ترك المواطن الأردني لفترة طويلة فريسة لهواجسه وشكوكه فيما يخص حياته ومستقبله وقضايا وطنه وأمته . ويتساءل المواطن هل نخضع اليوم في الأردن ، دولة ومجتمعاً إلى ضغوط خارجية قاسية تستهدف فك وتركيب وجودنا ، سواء لأسبابنا الداخلية من الفشل ، أو في ظل ما يجري في الإقليم من تحولات جذرية .

وحتى نقرأ مشهدنا الآني بوضوح ، علينا مواجهة الحقائق بكل صراحة ، وعلينا الاعتراف بأننا نعيش الآن في أزمة دور ، وفي أزمة بناء، وفي أزمة مستقبلية لا نعرف تفاصيلها ولا مجرياتها المتوقعة ، وقبل

ذلك كله فنحن نعيش في أزمة حاضره أشد وطأة من كل ما عانيناه
هنا في وطننا الأردني على مدى عمر المملكة منذ بواكير التأسيس ، وحتى
الآن.

أيها السيدات والسادة..

أولاً : بالنظر لواقعنا الداخلي فإن مجمل المعطيات تظهر لنا أن
تغييرات أساسية وجذرية حدثت وتحديث في مجتمعنا . كما تظهر لنا حجم
تراجعنا . هنا في الداخل تتزاحم الأزمات ، وليس من المنطق أو المعقول
أبدا التغاضي عن هذا الواقع وإدارة الظهر له، بل يتوجب علينا الإعراف
أولاً بوجود هذه الأزمات ثم مواجهتها ، ثم الإنبراء لتفكيكها وإعادة البناء
على أسس تكفل المعالجة ، وتكفل لنا تخطيها والنجاة من استحقاقاتها.

الأردنيون اليوم يدركون أكثر من أي وقت مضى إلى أي مدى يقف
وطنهم في بؤرة الإستهداف ، وسياسات الدول في المنطقة والإقليم تكشف

لنا بوضوح عن ذلك بدون موارد ، وليس الحال بالتأكيد أفضل مع الحلفاء
أو الأصدقاء ، هنا تماما تتزاحم أهداف الآخرين على وطننا ، من الأصدقاء
العرب ، ومن الأصدقاء الغربيين ، وهذا ما يجعلنا نعيش هذا الأوان فيما
يشبه حالة "إكشاف الظهر".

ثانياً : نُترك اليوم لنواجه واقعنا منفردين ، ولنواجه خطط وطموحات
الآخرين للقفز على دورنا وقدرنا شبه منفردين أيضاً ، ولهذا تبدو الضغوط
وكأنها اعاصير تضرب كل جهاتنا ، والهدف بالتأكيد اكثر من واضح لكم
جميعاً وهو إضعاف الأردن إلى الحد الذي يصل فيه ليصبح تابعاً ضعيفاً
وهشاً ، نتملى عليه لاحقاً طموحات الغير ، فلا يستطيع لها رفضاً ، ولا يملك
غير القبول بها.

ثالثاً : وعلينا جميعاً أن نؤمن بأن عصر المساعدات المالية والاعتماد
على الغير في دعم موازنتنا قد ولى ، ولا اظنه سيعود، فنحن اليوم - وكما

قلت سابقاً - أمام مرحلة جديدة وعصر جديد . فاقصادنا الذي بني منذ التأسيس على ما أسميه "اقتصاد المعونات" قد ولى لغير رجعة وعلينا وبكل جرأة مواجهة واقعنا ببناء "اقتصاد الإنتاج".

لقد ولى العصر الذي كنا نقف فيه على ابواب الدول والحكام نستجدي المال والمعونات . والمشكلة اننا في كل تفاصيل تلك المرحلة كان حجم الصرف في بعض جوانبه عشوائياً وأكبر من حجم الواردات والمعونات ، وهذا ما كلفنا بالنتيجة كل هذا التراكم الخطير في مديونيتنا الخارجية

رابعاً : ونحن كأردنيين ، مسؤولين ومواطنين علينا من الان فصاعداً أن ندرس ونقيم بموضوعية واقعنا واحتياجاتنا ومصادر قوتنا ونقاط ضعفنا وإمكانياتنا الذاتية . وأن نتكيف مع هذا الواقع . ومن الضروري أن تنبري الدولة بكل مؤسساتها لإعادة بناء الاقتصاد الأردني على ما تسمح به

معطيات الطبيعة من موارد كامنة في الأرض ومن القوى البشرية وان
نسمح للمواطن وبرعاية حكومية كاملة للإبداع في خلق المشاريع والأفكار.
وعلى الدولة أن تخرج من عباءتها التقليدية كمؤسسة توظيف
كبرى ، وأن تعمل على إعادة إنتاج الكفاءات الأردنية المدربة والمنتجة ،
وهي ميزة كانت لنا في العقود الماضية نجحنا من خلالها في تصدير الأيدي
الأردنية العاملة المدربة إلى أسواق خارجية وخاصة لدول الخليج التي
تشهد كلها وبدون استثناء بكفاءة المهارة الأردنية والخبرات.

السيدات والسادة..

خامساً : لا أملك القدرة على إخفاء دعوتي بإعادة هيكلة مرافق المملكة
بشكل شامل ، وليس فقط القوات المسلحة الأردنية ، بل يجب أن تطل
الهيكلية كل مرافق الدولة الاقتصادية والإدارية . إننا مطالبين بإعادة بناء
الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة تفرضها التحديات التي نواجهها ، ولا

يتم ذلك بين ليلة وضحاها ، بل بالتخطيط ورسم خارطة طريق وإرادة سياسية مستدامة وبغير ذلك فإننا سنصبح من الدول الفاشلة ، وهذا ما لا يجب أن نصل إليه ، ولدينا الإمكانيات والفرص لننجز ذلك إذا توفرت تلك الشروط لتكفل إنجاز هذه المهمة على أسس من العدالة والمساواة الإجتماعية.

سادساً : أقول هذا وأنا ادرك جيداً أنني لا أضيف جديداً لما هو راسخ في عقولكم ، ولكن السؤال الأهم هو : لماذا وصلنا إلى ما وصلنا اليه الآن؟ ألم تكن امامنا فسحة واسعة من الزمن كانت كفيلة لنا بإعادة بناء واقعنا على أسس أخرى تستشرف المستقبل ، ونبني سياساتنا وخططنا على ما نستشرفه من مستقبل بات منفجرا تماما بثورة الاتصالات ، وبناء اقتصاد السوق على أسس مختلفة ، واستكشاف أين يمكننا ان نبدع ونتج ، ونحن بلد فقير الموارد.

ودليلي أن ذلك ممكناً :

- أن الإدارة الحكومية في العقود القليلة الماضية كانت مضرب الأمثال في إنتاجية الجهاز الإداري ونظافته وكفاءة المواطن / الموظف الأردني مهنياً وأخلاقياً ، ولننظر الآن وبالرغم من القفزات التقنية الهائلة كيف أصبح الجهاز الإداري ، وإلى أين وصلت كفاءته ؟

- وفي العقود القليلة السابقة كان الأردنيون هم من يزرعون أرضهم ويعملون فيها ولم تكن ترى إلا قلة قليلة جداً من غير الأردنيين يعملون في هذا القطاع ، ولننظر اليوم إلى أعداد العمالة الوافدة ، ومقدار ما تحوله من عملات أجنبية إلى بلدانهم . لقد تساوت تقريباً قيمة حوالات المغتربين الأردنيين مع حوالات العمالة الوافدة إلى بلدانهم .

وهذا حال القطاعات الأخرى .

- ولننظر سوياً الى ما يحدث في قطاع التعليم وهو القطاع الذي يصنع مواطن المستقبل . اليوم تعلوا الأصوات مطالبة باعادة هيكله هذا القطاع ، وتحديثه بعد أن أصابه الجمود وطففت عليه إشارات التخلف والرجعية في الوقت الذي كان قبل عقود قليلة مضت من أفضل أنظمة التعليم في العالم العربي.

وهناك التراجع الكبير في المنتج التعليمي الذي جاء لصالح حساب الكم على حساب النوع ، فتوسعنا في تأسيس كليات المجتمع والجامعات الخاصة واهملنا التعليم المهني والتقني ، وأغرقنا السوق بالخريجين بدون مراعاة لاحتياجات السوق وربط مدخلات التعليم ومخرجاته بالسوق ، حتى فاض الخريجون عن الحاجة في ظل الإشباع الوظيفي في القطاع العام ، ومحدودية حاجة القطاع الخاص للخريجين.

- ولنتوقف قليلاً أمام مجتمعنا الذي كان قبيل عقود قليلة مضت محصناً من الآفات الإجتماعية السيئة وتحديداً المخدرات ، والآن نحن مجتمع تنتشر فيه ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات خاصة بين الشباب ، ونحن نتحول تدريجياً من دولة مرور وعبور إلى دولة استقرار واستهلاك. إن الإحباط الذي يعاني منه المجتمع الأردني ، خاصة جيل الشباب لأسباب مختلفة ، أهمها البطالة والفقر والفراغ هو سبب رئيسي لظهور هذه الآفات الاجتماعية .

- ولن أدعوكم للتحديق في منظومة الفساد التي انتشرت في واقعنا ، ولنقارنها بما كانت عليه قبل عقود قليلة مضت ، والمشكلة الكبرى أن الفساد اليوم أصبح ظاهرة قاهرة ، والأخطر ان المواطن الأردني فقد ثقته بالحكومات وأصبح اكثر تصديقاً لكل شائعة تتحدث عن فساد أو قرار حكومي باعتبارها مسلمة مطلقة ياساً بما يراه ويسمعه ويشاهده بأم عينيه.

وأصبح سائداً اليوم القول : في الماضي القريب كان يقال " أن فلان ربما ربما إرتشى . بينما نقول اليوم أن فلاناً ربما ربما نظيف " .

- واحيلكم هنا إلى ظاهرة الهجرة الكثيفة من الأرياف والمحافظات إلى العاصمة عمان ، فقد تركت الحكومات باقي محافظات المملكة بدون مشاريع تنمية إنتاجية كبرى ، وصرفت المليارات على عمان متعدية على حقوق المحافظات والقرى والمدن البعيدة عن المركز ، ولم تؤهل الموارد البشرية فيها لكي تبقى في أماكن مسكنها ، وكانت النتيجة تلك الهجرات الداخلية إلى العاصمة ، التي اكتظت بسكانها ومرتاديها . السيدات والسادة ،

ولن أطيل في هذا الجانب ونحن نقرب ألبوم إخفاقاتنا وتراجعنا ، فقد بات كل شيء نعيشه اليوم نتائج واستحقاقات لعدالة اجتماعية لم تكتمل أركانها ، وسياسات اقتصادية ظلت دون قراءات وحسابات ، فعم الفقر ، وتعمقت البطالة ، وانتشرت الجريمة ، وتغيرت أخلاق المجتمع واستشرت

العادات الاجتماعية السيئة ، وعمّ الشكّ كل مرافق حياتنا ، وتعالى المسؤول
على المواطن ، وانتشرت المحسوبية على حساب الكفاءة والعدالة ، وها
نحن نحصد ما زرعناه .

والسؤال الذي يطرح هذا المساء " الأردن إلى أين ؟ " هو ذات
السؤال الذي كان يتوجب علينا طرحه قبل عقود قليلة مضت ، ولكننا لم
نفعل .

لقد تعمدت في مستهل حديثي الذهاب سوياً في جولة سريعة على
ألبوم واقعنا ، ومشكلاتنا حتى نستطيع النظر - على الاقل - إلى سومعتنا
اليوم ، وهل ما زلنا فعلاً نقف على الحافة أم تراجعنا بضعة خطوات إلى
الخلف .

أيها السيدات والسادة الكرام ،

نحن لم نخطط مبكراً لكيفية دخولنا للقرن الحادي والعشرين ، ولم
يجلس الإستراتيجيون والمفكرون ليضعوا تصوراتهم لمستقبل الأردن وفقاً
لكل ما كان العالم يشهده من تغييرات جذرية في الاقتصاد والسياسة
والتطورات التقنية والتسارع المدهش في تغيير التحالفات المصلحية
الأممية .

سأحيلكم هنا إلى بعض الصور التي تكشف لنا عن مآلات دورنا
الحالي في قضايا المنطقة والإقليم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي
كان الأردن ولم يزل الفاعل الأساسي الأول في القضية الفلسطينية ، وكانت
دول الإقليم والعالم تتعامل مع الأردن على هذا الأساس وتلك القاعدة ، حتى
في وجود منظمة التحرير الفلسطينية ، وبالرغم من قرار قمة الرباط سنة

1974 وما تلاه ، فقد ظل الأردن رئة فلسطين الأولى ، ومرآتها أمام

المجتمع الدولي.

لقد إرتبط الأردن وجودياً بالقضية الفلسطينية ، وإنبنى حاضره ومستقبله ودوره على أساسها ، (بل أن جزءاً مهماً النشاط الدبلوماسي الأردني أنصب على دعمها وساهم هذا الوضع في توسيع المكانة وكان لدور الأردن في خدمة القضية الفلسطينية أثراً في الوضع الهام الذي يحظى به الأردن في المحافل الدولية .

لقد حاول الكثيرون عبر العقود الماضية التعدي على الدور الأردني في القضية الفلسطينية إلا أنهم تراجعوا تماماً ، واختفى دورهم خلف الدور الأردني الرئيسي .

اليوم بدا الواقع مختلفاً عما كان عليه الحال. هناك الحديث
عن صفقة قرن يتم طبخها ستكون على حساب الأردن ، والذي لا
يملك - للأسف - القوة الكافية للرفض أو التمرد .

هذا هو المعطى المتعلق بالقضية الفلسطينية وبدون تفاصيل وهو
للأسف مُعطى يمس مباشرة الدور الأردني الرئيسي والصلب في القضية
الفلسطينية ، وما أخشاه أن يتحول دورنا الأردني إلى دور محدود يُجبر فيه
على الإستقبال بحلول الجراحية الصعبة ولا نملك معها رفضاً أو رداً .

ولتحقيق هذه الأهداف ترون وتسمعون أيها السادة الكرام ، بات
إقتصادنا الوطني مكشوف وهشاً تماماً مما فرض على المواطنين أوضاعاً
مالية في غاية الصعوبة والهدف أظنه أكثر وضوحاً من الحديث فيه .

أيها السيدات والسادة الكرام ،

هذه بعض الصور وليست كلها ، ولنتمغن سوياً في استحقاقات تلك الصورة من زاوية أخرى أكثر تسطيحاً ، فكل مشاريع الحلول النهائية للقضية الفلسطينية تتم صياغتها على قاعدة الشراكة الوجودية الفلسطينية الأردنية .

البعض كان ولم يزل يتحدث عن حل للقضية على حساب الأردن ، والإسرائيلي وفقاً لطروحات قادة الاحتلال لا يزالون يؤمنون ويروجون بأن الأردن هو فلسطين ، وأنه الوطن البديل ، ثم يطلع البعض علينا بالحديث عن كونفدرالية فلسطينية أردنية ، ثم صفقة القرن التي لا نعرف إن كان الأردن قد أحيط علماً بتفاصيلها أم لا ؟

أخيراً ، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة أين الأردن من كل ذلك ؟ وهل نحن شركاء حقيقيون في إختيار الحل الذي يناسبنا ويخدمنا نحن

والفلسطينيين مجتمعين ؟ وهل نمك بالفعل مصادر قوة تكفل لنا أن نكون
شركاء في إختيار مستقبلنا ومصيرنا ؟ وكيف يمكن للأردن أن يكون فاعلاً
أولاً في كل مشاريع حل القضية الفلسطينية ؟

بعض تلك الاسئلة إن لم يكون كلها لا تستند إلى أية خطط إستراتيجية
منجزة في الدولة ، بمعنى أننا لم نضع خطة مكتملة الأركان وواضحة
المعالم لمواجهة ما يخطط الآخر لنا ، وهذه مشكلة لا بد لنا أن نواجهها
أجلاً أم عاجلاً .

ولكن يبقى الموقف المتفق عليه شعبياً وحكومياً هو : دعم إقامة
الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها
القدس . ولا مكان الآن للحديث عن أية صيغة وحدوية مع الأردن إلا بعد
التحرير ودخول فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة .

ولعلي هنا أذهب قليلاً في التساؤل عمّا إذا كان سلامنا مع إسرائيل قد حقق لنا ما نصبوا إليه من دور وفعل سيادي في القضية الفلسطينية؟ وهل أصبحنا بعد وادي عربة محصنين تماماً من إطماع شريكنا في السلام الذي لا يحترم سلامه معنا؟

أشعر بأنني خيبت ظنكم بأنني لم أقدم لكم جواباً أو صورة شافية عن السؤال : الأردن إلى أين . ولكنني لا أعرف ولا أخال أحداً منا يعرف . بالدقة الإجابة على هذا السؤال ما أعرفه هو أننا إذا بقينا على هذا الحال الذي شرحته لكم ، وإذا لم نسارع في عمل الإصلاح والحوكمة وإعادة المفاهيم الدستورية الحقيقية إلى نقاتها ، فإننا في خطر داخلي قبل أن يكون في خطر قادم من الخارج . وإلا فإننا سنبقى نعيش الحافة .

وشكراً لكم